

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي

الأمين العام

رقم 242/ع.أ.ع/2024

بالجزائر، في 28 فيفري 2024

إلى السيّدات والسّادة مديري مؤسّسات التّعليم العالي

الموضوع: بخصوص ربط عروض التّكوين في الدّكتوراه بحاجات القطاع الاقتصادي والاجتماعي.
المرجع: مُخرجات اللّقاءات التّقييميّة لتحضير التّكوينات في الدّكتوراه المنعقدة من 11 إلى 20 فيفري 2024.

في إطار مسعى القطاع الرّامي إلى ترشيد فتح عروض التّكوين في الدّكتوراه، لاسيّما من حيث عدد المناصب، وضبط الشّعب، وتلاؤم ذلك مع الحاجات الفعلية لمؤسّسات التّعليم العالي والبحث العلمي من جانب قدراتها البشريّة والمادية، من جهة، ومتطلّبات القطاع الاقتصادي والاجتماعي، من جهة أخرى، فقد تمّ تنظيم لقاءات تقييميّة شملت كلّ المؤسّسات الجامعيّة خلال الفترة الممتدّة من 11 إلى 20 فيفري 2024 بمقرّ إدارتنا المركزيّة.

إنّ هذه اللّقاءات، وإنّ أبانت عمّا يتّسم في التّكوين في الدّكتوراه على مستوى مؤسّساتنا من مقدرات، فهي، كشفت، أيضاً، عن بعض الاختلالات التي يتعيّن تداركها، بما يجعل هذا التّكوين في تناغم مع المسعى القطاعي المذكور أعلاه، من جهة، ويوسّع من آفاق تشغيليّة منتوج هذا التّكوين لدى قطاعات النّشاط المختلفة، من جهة أخرى.

وعليه، وعملاً بتوجهات السيّد الوزير في هذا الشّأن، وتحضيراً لعملية فتح عروض التّكوين في الدّكتوراه، أطلب منكم القيام بما يلي:

1. إبرام اتّفاقات شراكة مع مختلف مؤسّسات القطاع الاقتصادي والاجتماعي والهيئات والإدارات العموميّة الرّاغبة في المشاركة في عروض التّكوين، من أجل تعزيز الشّراكة البحثيّة بين الجامعة ومحيطها، مع تحديد طبيعة هذه الشّراكة، لاسيّما من حيث المساهمة في تمويل مشاريع البحث وإتاحة فرص تربيّصات وتوظيف لطلبة الدّكتوراه،

2. ضبط إطار تعاون وتنسيق مع مؤسسات البحث العلمي عند إعداد عروض التكوين في الدكتوراه وتنفيذها، عبر إشراك الباحثين الدائمين في تأطير طلبة الدكتوراه، وتمكينهم من الاستفادة من التجهيزات العلمية التي تحوزها،
 3. ضبط موضوعات البحث بصفة قبلية بالتنسيق بين الأساتذة والباحثين المشرفين على الأطروحات والهيئات العلمية المؤهلة،
 4. وضع ورقة طريق، على مستوى كل مؤسسة جامعية، لمرافقة طلبة الدكتوراه المسجلين بانتظام لتمكينهم من مناقشة أطروحاتهم في الآجال المحددة قانوناً،
 5. وضع ورقة طريق، على مستوى كل مؤسسة جامعية، لمرافقة طلبة الدكتوراه المتأخرين عن مناقشة أطروحاتهم، لتمكينهم من المناقشة في أقرب الآجال الممكنة، تحت طائلة تطبيق الأحكام المنصوص عليها قانوناً في هذا المجال.
- أولي أهمية قصوى للالتزام بالعناصر المتضمنة في هذا الإرسال التي يجب على مدير المؤسسة أن يسهر، شخصياً، على حسن تنفيذها.
- تقبلوا فائق التحيات.

الأمين العام

نسخة مرسلة إلى: - السيد الوزير (على سبيل عرض الحال).
- السيد المدير العام للتعليم والتكوين (للمتابعة).